الأمم المتحدة

A/70/408*

الجمعية العامة

Distr.: General
5 October 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

دراسة جدوى إنشاء مصرف تكنولوجيا تابع للأمم المتحدة يخصص لأقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٨، الذي طلبت الجمعية فيه إلى الأمين العام أن يحيل تقرير وتوصيات فريق خبراء رفيع المستوى معني بمصرف تكنولوجيا يخصص لأقل البلدان نموا إلى الجمعية في دورتها التاسعة والستين لتنظر فيه، بهدف تشغيل ذلك المصرف خلال دورتها السبعين، إذا أوصى الفريق بذلك؛ وعملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠١٤، الذي أشار فيه المجلس إلى ذلك الطلب.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

261015 261015 15-17155 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - معلومات أساسية

١ - لقد دعا برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) وإعلان اسطنبول، اللذان اعتمدا في عام ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إلى إجراء تحليل مشترك لأوجه القصور والقدرات على سبيل الأولوية بحلول عام ٢٠١٣، بغرض إنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا. ورحب المؤتمر، في ذلك الصدد، بعرض حكومة تركيا السخي استضافة مركز دولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٢ - وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٢١ من قرارها ٦٧/٢٢٠، إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لإجراء تحليل مشترك لأوجه القصور والقدرات على سبيل الأولوية بحلول عام ٢٠١٣، بغرض إنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا، بالاستفادة من المبادرات الدولية القائمة.

٣ - ووفقا لذلك، أعد الأمين العام تقريرا أكد فيه أن الحالة الراهنة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا لا تزال ضعيفة. والملحوظ بالأخص أن أقل البلدان نموا ما زالت متخلفة عن البلدان النامية الأخرى من حيث حصة نفقات العلم والتكنولوجيا والابتكار فيها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الطلبات السنوية لتسجيل براءات الاختراع، وعدد المقالات في المجالات العلمية التي يستعرضها الأقران.

٤ - وبعد النظر في ذلك التقرير، لاحظت الجمعية العامة مع التقدير، في الفقرة ٢٥ من قرارها ٦٨/٢٢٤، العرض الذي قدمته تركيا لاستضافة مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا برعاية الأمم المتحدة، وفي ذلك الصدد طلبت إلى الأمين العام أن ينشئ، مما يقدم من تبرعات، فريق خبراء رفيع المستوى من أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، يتولى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية توفير خدمات السكرتارية له، في حدود الموارد المتاحة، لدراسة نطاق مصرف التكنولوجيا ومهامه وجوانبه التنظيمية وصلته المؤسسية مع الأمم المتحدة. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أيضا أن يحيل تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى وتوصياته إلى الجمعية في دورتها التاسعة والستين لكي تنظر فيهما بهدف تشغيل مصرف التكنولوجيا خلال دورتها السبعين، إذا أوصى الفريق بذلك.

ثانيا – مقدمة

٥ – أنشأ الأمين العام، وفقا لطلب الجمعية العامة، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الفريق الرفيع المستوى لدراسة نطاق ومهام مصرف التكنولوجيا المقترح المخصص لمساعدة أقل البلدان نموا في العالم على انتشال أنفسها من براثن الفقر.

٦ – وقد أسندت الجمعية العامة إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى ولاية أن يدرس نطاق مصرف التكنولوجيا ومهامه وجوانبه التنظيمية وصلته المؤسسية مع الأمم المتحدة، بسبل منها:

(أ) تقييم قدرة المصرف على تشجيع البحث العلمي والابتكار، وتسهيل نشر ونقل التكنولوجيات إلى أقل البلدان نموا، وفقا لشروط وأحكام طوعية ومتفق عليها بصورة متبادلة، ومع توفير الحماية اللازمة للملكية الفكرية؛

(ب) النظر في حالة المؤسسات على الصعيد الدولي في الوقت الراهن وأوجه التآزر وخيارات التعاون مع المبادرات التكنولوجية الدولية ومع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية المعنية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، وضرورة تجنب الازدواجية في الجهود؛

(ج) دراسة وتحديد المهام المحتملة والأنشطة وطرق العمل وآليات الحوكمة وترتيبات التوظيف والتكاليف لأي مصرف للتكنولوجيا ولآلية دعم للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك المراكز الإقليمية التي يمكن إنشاؤها في أقل البلدان نموا؛

(د) دراسة خيارات تسهيل الدعم المالي الطوعي اللازم لمصرف التكنولوجيا من أجل إنشائه وتشغيله بصورة فعالة ومطردة.

٧ – وقد عقد الفريق الرفيع المستوى اجتماعين في تركيا، الأول في غبزي في ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥ والثاني في اسطنبول في ٢ و ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، استضافهما مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية التركي. وقد قدم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية خدمات الأمانة والدعم الفني للفريق الرفيع المستوى في إعداد دراسة الجدوى.

ثالثا – الاستنتاجات الرئيسية للفريق الرفيع المستوى

٨ – دعا الفريق الرفيع المستوى، في دراسة الجدوى التي أعدها، إلى إنشاء مصرف للتكنولوجيا من أجل كفالة وجود تعاون مركّز ومطرد للنهوض بالعلم والتكنولوجيا في أقل

البلدان نموا ونقل التكنولوجيا ونشرها، وكفالة إضفاء الطابع المؤسسي على الدعم والتعاون العالميين واتساقهما. وأوصى الفريق، بالنظر إلى أن مصرف التكنولوجيا سيكون مؤسسة جديدة، بأن تتطور أنشطته بمرور الوقت على أساس التجربة والخبرة التي يكتسبها من خلال مجموعة أولية من الأنشطة. وستكون الخبرة التي تتراكم في تنفيذ تلك الأنشطة جوهرية. وبناء على ذلك، اقترح الفريق أنشطة لمرحلة بدء أولية تستغرق أربع سنوات.

٩ - ورأى الفريق أن تلبي الأنشطة في المرحلة الأولية الاحتياجات الفورية لأقل البلدان نموا وأن تكون بمثابة فرصة سانحة لإظهار الفوائد التي تتحقق لتلك البلدان من جهودها الرامية إلى تحسين قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال اعتماد نهج في تلك المجالات يكون منتظما بدرجة أكبر ومن خلال نشر التكنولوجيا ونقلها. وستيسر المرحلة الأولية توطيد القاعدة المالية لمصرف التكنولوجيا وإقامة شراكات مع الجهات صاحبة المصلحة في أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

١٠ - واقترح الفريق أن يجري، بعد الانتهاء من المرحلة الأولية، تقييم يُستخدم كأساس لتوطيد الأنشطة التي تجري خلال المرحلة الأولى. وسيتناول التقييم أيضا توسيع نطاق تلك الأنشطة من خلال زيادة التغطية القطرية وبدء أنشطة جديدة. وأوصى الفريق بأن يعتمد مصرف التكنولوجيا نهجا في عمله يتعدد فيه أصحاب المصلحة وأن يستغل ترتيبات التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والثلاثية الأطراف في تصميم أنشطته وفي إنجازها. وأوصى الفريق بأن يستخدم المصرف أيضا، إضافة إلى تقديمه الدعم لفرادى أقل البلدان نموا من خلال أنشطة ذات قيادة قطرية، النُهُج الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية في تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار.

١١ - وشدد الفريق على أنه بالرغم من أن مصرف التكنولوجيا سيكون مكرسا لنقل التكنولوجيا وللنهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا، ينبغي أن تكون أقل البلدان نموا التي تخرج من تلك الفئة قادرة على الحصول على خدماته على أساس كل حالة على حدة لكفالة عدم حدوث توقف مفاجئ في تقدمها.

١٢ - وأوصى الفريق عن حق بأن يمثل إدراج النساء والشباب في أعمال مصرف التكنولوجيا أولوية عالية. فالصلة بين الشباب وريادة الأعمال وميادين التكنولوجيا العالية موجودة على نطاق واسع في العالم المتقدم النمو. ومعظم الجهود العالمية الرامية إلى إشراك الشباب قد تركزت على البلدان الأكثر تقدما ذات الاقتصادات الصاعدة، ولكن هناك بعض

البرامج التي تعود بالفائدة على الشباب والنساء في أقل البلدان نموا. وينبغي أن يستند مصرف التكنولوجيا، في مرحلته الأولية، إلى مبادرات من هذا القبيل.

١٣ - وأكد الفريق أهمية إشراك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تنفذ بالفعل سلسلة من الأنشطة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وينبغي أن يستغل مصرف التكنولوجيا المبادرات القائمة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على المستويين الإقليمي والوطني في تنفيذ برنامج عمله. وقد أنشئت في عام ٢٠١٢ فرقة عمل مخصصة مشتركة بين الوكالات، بقيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، للإسهام في أعمال الفريق[(١)]. وستدعم هذه الآلية المشتركة بين الوكالات أعمال مصرف التكنولوجيا.

١٤ - وأوصى الفريق بأن تكون الأنشطة التي يضطلع بها مصرف التكنولوجيا متوائمة مع الأولويات الإنمائية الوطنية ومتسقة معها ومتوافقة مع مبادئ البرمجة القطرية العامة. وتحقيقا لتلك الغاية، ستدمج المبادرات التي يضطلع بها مصرف التكنولوجيا، في شراكات مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالتشاور مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة.

١٥ - ورأى الفريق، أثناء إجرائه استعراضا دقيقا لحالة أقل البلدان نموا، أن حالة العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا لا تزال ضعيفة. والتفاوتات بين أقل البلدان نموا وبقية العالم من حيث القدرة على توليد وتطبيق المعرفة في مجال العلم والتكنولوجيا آخذة في التزايد. وبينما أنفق أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢,٤ في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في عام ٢٠١٣، فإن المبلغ المخصص للبحث والتطوير في أقل البلدان نموا التي تتوافر بيانات عنها لا يُذكر[(٢)].

١٦ - ورأى الفريق أن محدودية الموارد، بما في ذلك ضيق قاعدة الإلمام بالعلوم، قد أدت إلى ضعف توليد المعارف العلمية ونشرها وتطبيقها في أقل البلدان نموا. كما أن محدودية

(١) أعضاء فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات هم: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والبنك الدولي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

(٢) على سبيل المثال، أنفقت بوركينا فاسو ٠,٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في عام ٢٠٠٩، وأنفقت إثيوبيا ٠,٢٤ في المائة في عام ٢٠١٠، وأنفقت غامبيا ٠,١٣٣ في المائة في عام ٢٠١١، وأنفقت ليسوتو ٠,٠١٣ في المائة في عام ٢٠١١، وأنفقت مدغشقر ٠,١٠٦ في المائة في عام ٢٠١١؛ وأنفقت أوغندا ٠,٥٦ في المائة في عام ٢٠١٠.

القدرات المحلية في مجال البحث والتطوير في تلك البلدان تجعلها معتمدة على اقتناء التكنولوجيا الجديدة من الخارج.

١٧ - ولاحظ الفريق وجود أحكام كثيرة جدا تنظم نقل التكنولوجيا في الاتفاقات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية. ومع ذلك، فإن الترتيبات والآليات الموجودة من أجل هذا النقل لم تمكن أقل البلدان نموا بطريقة مجدية من التغلب على ضعفها الشديد في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ومن بناء قاعدة تكنولوجية. وقد رأت دراسات شتى أن الآليات القائمة لنقل التكنولوجيا مجزأة وكثيرا ما تكون مخصوصة من حيث مضمونها الموضوعي وتغطيتها القطرية. ولا يتسم أي إطار أو اتفاق عالمي قائم، أو أي آلية عالمية قائمة، بدرجة شمول تكفي لدفع عملية بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار قدما في أقل البلدان نموا.

١٨ - ورأى الفريق أن من اللازم استثمار الكثير من الوقت والجهد والمال لبناء القدرات المحلية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ولإدماج تلك القدرات في أنشطة الإنتاج مما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي أكبر وأسرع. وبناء مؤسسة بحثية تستوفي المعايير الدولية يتطلب استثمارات طويلة الأجل تمتد على مدى عقد ونصف العقد أو أكثر.

١٩ - وأوصى الفريق ببذل جهد كبير، في أثناء تلك الفترة، في اجتذاب موارد بشرية على أعلى مستوى، وبناء مرافق حديثة، وشراء المعدات الأساسية، وإقامة علاقات مع الجامعات والشركات والأسواق على الصعيد العالمي، وتأمين القدرة على الاتصال عبر شبكة الإنترنت لكفالة أن يتمكن الباحثون من التفاعل بسهولة مع أقرانهم على الصعيد العالمي ومن الاطلاع على المنشورات الإلكترونية الحالية. وذلك النموذج الإنمائي يفترض، بطبيعة الحال، وجود ما يتناسب مع تحقيق هذا الهدف الطموح من قدرات مؤسسية ومن تمويل.

٢٠ - وتذكر الدراسة أن البلدان النامية توجه حوالي ١ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تحصل عليها إلى مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بينما توجه أقل البلدان نموا نسبة لا تتجاوز ٠,٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تحصل عليها إلى تلك المجالات. ثانيا، يبلغ مجموع المعونة المقدمة على الصعيد الثنائي إلى أقل البلدان نموا من أجل العلم والتكنولوجيا والابتكار حوالي ١٥ في المائة من المعونة المقدمة إلى جميع البلدان النامية من أجل العلم والتكنولوجيا والابتكار. ثالثا، فئات العلم والتكنولوجيا والابتكار في كل من البلدان النامية وأقل البلدان نموا التي تحصل على أكبر مقدار من المساعدة الإنمائية الرسمية هي البحوث الزراعية، تليها البحوث الطبية، ثم المؤسسات العلمية، ثم البحوث البيئية. ويمثل البحث والتطوير التكنولوجيان، في المتوسط، ٣ في المائة فقط من

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تنفق على العلم والتكنولوجيا والابتكار في كل من البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

٢١ - وقد قدم الفريق، في دراسة الجدوى التي أعدها، سردا موجزا للوضع الحالي للمبادرات المتعلقة بالتكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة لدعم أقل البلدان نموا، وحدد طائفة متنوعة من المبادرات المتعلقة بالتكنولوجيا على الصعيد العالمي والإقليمي. ويقوم بدعم برامج ومبادرات هامة للنهوض بالقدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا عدد من كيانات الأمم المتحدة من بينها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك اللجان الإقليمية، والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب. ويشارك مكتب الممثل السامي باستمرار، منذ اعتماد برنامج عمل إسطنبول، في الترويج لخطة مصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نموا، وذلك وفقا لولايته. وقدم المكتب الدعم بخدمات السكرتارية والدعم الفني للفريق وأنشأ فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات والمعنية بمصرف التكنولوجيا لكفالة التنسيق على نطاق المنظومة في إنشائه. ولاحظ الفريق أن كثرة من الاتفاقات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية تتضمن أحكاما تنظم نقل التكنولوجيا.

٢٢ - وأشار الفريق، على أساس تحليل للتدابير القائمة التي تضطلع بها كيانات منظومة الأمم المتحدة، إلى أن تلك التدابير تتضمن تقديم الدعم للأطر الوطنية لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتحليل اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعراض السياسات في هذا المجال، وإتاحة سبل الوصول إلى المعلومات العلمية والتقنية، ودعم الإدماج في قواعد البيانات العالمية المتعلقة بالملكية الفكرية والابتكار، واستعراض تدابير نقل التكنولوجيا، وتقديم الدعم التقني لبناء القدرات البشرية والمؤسسية من خلال التدريب وحلقات العمل، وتقديم المساعدة التقنية لنقل التكنولوجيات المناخية والتوفيق بين البلدان النامية في نقل التكنولوجيا.

٢٣ - ورأى الفريق أن المبادرات والتدابير التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتيسير نقل التكنولوجيا موجهة نحو تحقيق فوائد للبلدان النامية وأقل البلدان نموا. ولكن من الصعوبة بمكان بالنسبة لأقل البلدان نما أن تستفيد من مرافق متعددة، وذلك بسبب المحدودية الشديدة لقدرتها على الاستيعاب. وهي بحاجة، بدلا من ذلك، إلى ترتيب جامع منسق

ويسهل الوصول إليه. ومن الممكن أن يحقق مصرف التكنولوجيا ذلك الهدف بالعمل عن كثب مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لإيجاد تآزر واتساق وتعاون من أجل تقديم دعم وتنسيق مكرسين لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا.

٢٤ - وخلص الفريق، على أساس تحليل دقيق، إلى أن مصرف التكنولوجيا سيكون مجديا ومستصوبا على حد سواء، وأن فوائده المتوقعة تفوق بمراحل تكلفة عملياته. ورأى الفريق أن فكرة إنشاء مصرف التكنولوجيا سليمة وأن التخطيط الذي أُجري بالفعل يشير إلى إمكانية تدشينه على أساس متين. ومن الممكن أن يصبح أداة هامة لكفالة عدم استمرار ترك أقل البلدان نموا متخلفة عن الركْب في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لا سيما أهداف التنمية المستدامة.

٢٥ - وأوصى الفريق بأن يستند مصرف التكنولوجيا إلى الطائفة الواسعة من البرامج والمبادرات القائمة والمخططة لمساعدة أقل البلدان نموا على التعبير عن سياساتها وأولوياتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بوصف ذلك جزءا من استراتيجياتها الإنمائية العامة ولمساعدتها في بناء قدراتها في تلك المجالات. وسيساعد المصرف على تنمية القدرات المحلية لأقل البلدان نموا على استيعاب الملكية الفكرية المشمولة ببراءات الاختراع. وسيعمل أيضا كقناة بين حائزي حقوق الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة النمو والجهات الفاعلة المعنية في أقل البلدان نموا، مما يساعد على إتاحة فرص جديدة لتعميم التكنولوجيات الرئيسية ونشرها وتكييفها.

٢٦ - واقترح الفريق أن يتألف مصرف التكنولوجيا من وحدتين تنظيميتين مترابطتين هما: آلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار ومصرف للملكية الفكرية.

٢٧ - وسيساعد الهدف الرئيسي لآلية الدعم أقل البلدان نموا على تعزيز قدراتها الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، الضرورية لتطوير التكنولوجيات واقتنائها وتكييفها واستيعابها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وعمليات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي تكون التنمية هي دافعها تستتبع وجود سياسات موجهة لإيجاد نظم إيكولوجية للابتكار المحلي يمكن أن تجتذب التكنولوجيا الخارجية وتولد بحوثا محلية المنشأ وتطرحها في السوق. ويرى الفريق أن الآلية ستشجع على إقامة شبكات للمعرفة وشراكات على نطاق العالم بين الباحثين والمبتكرين ورواد الأعمال في أقل البلدان نموا وأقرانهم على صعيد العالم.

٣٨ - وسيكون الهدف الرئيسي لمصرف الملكية الفكرية هو المساعدة على بناء القدرات الوطنية لأقل البلدان نموا في مجال الملكية الفكرية وتيسير عمليات نقل التكنولوجيا والتوصل

إلى شروط وأحكام متفق عليها بالتبادل، والقيام، في هذه العملية، بتسريع الإدماج المفيد لأقل البلدان نموا في النظام العالمي للملكية الفكرية. وتحقيقا لتلك الغاية، سيساعد المصرف، بين مهام أخرى، في الوفاء بوعد نقل التكنولوجيا في إطار اتفاق عام ١٩٩٤ بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية[٣].

٢٩ - وحاجج الفريق بأن مصرف الملكية الفكرية سيضيف، من منظور أقل البلدان نموا، قيمة بوصفه مصدرا جامعا لتقديم الدعم المنسق لبناء القدرات الوطنية في مجال الملكية الفكرية ولتيسير نقل التكنولوجيا. ومن الممكن أيضا أن يكون المصرف، من منظور البلدان المتقدمة النمو، مركزا للتنسيق لمساعدة أقل البلدان نموا على التواصل والعمل مع العالم الخارجي بفعالية، ولمساعدتها في اتصالاتها وطلباتها للحصول على مساعدة تقنية وتعاون مالي. وذكر الفريق أن المصرف سييسر إجراء حوار مفيد للطرفين وتخصيص موارد من أجل استخدام الملكية الفكرية بوصفها أداة للتنمية وسيعمل على إيجاد القدرة لدى أقل البلدان نموا المشاركة فيه على الاستفادة من نقل التكنولوجيا ونشرها.

٣٠ - وأوصى الفريق بأن تتألف آلية الدعم، في المرحلة الأولية، من برنامجين فرعيين هما: دعم إتاحة سُبل الوصول الرقمية إلى البحوث والتواصل الشبكي، وتقديم الدعم للسياسة وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٣١ - وسيتألف البرنامج الفرعي المتعلق بإتاحة سُبل الوصول الرقمية إلى البحوث والتواصل الشبكي من مكونين هما: برنامج إتاحة سُبل الوصول الرقمية من أجل نقل البحوث وتحويلها والبرنامج الوطني لتيسير إقامة شبكات للبحوث والتعليم.

٣٢ - ورأى الفريق أن أقل البلدان نموا تحتاج أشد الاحتياج إلى المعلومات ذات الصلة في مجال العلم والتكنولوجيا والمعلومات الطبية ولكنها تواجه أكبر العقبات في حصولها على تلك المعلومات، وشدد على حاجتها إلى الوصول بسهولة إلى المواد المتاحة بشأن البحوث والمعارف العلمية. وأوصى الفريق بأن يشجع برنامج إتاحة سُبل الوصول الرقمية من أجل

(٣) يعبّر مصطلح ''نقل التكنولوجيا'' عن معنيين مختلفين اختلافا شديدا ويستخدمان على نطاق واسع ويسهل الخلط بينهما. فهو يصف في الجامعات والمؤسسات البحثية الغربية عملية تيسير التطبيق التجاري للعلوم التطبيقية، أي ''من المختبر إلى السوق'' كما هو الحال في حاضنة أعمال تابعة لكلية هندسة. وهو يشير في السياق الحالي إلى إحالة معرفة تقنية متقدمة من البلدان المتقدمة النمو إلى العالم النامي. وتنص المادة ٦٦-٢ من اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على أن: ''توفر البلدان الأعضاء المتقدمة النمو حوافز للمشاريع والمؤسسات في أقاليمها من أجل تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأعضاء الأقل نموا لتمكينها من إقامة قاعدة تكنولوجية سليمة وقادرة على البقاء''.

نقل البحوث وتحويلها إقامة شبكات للمعرفة وشراكات على نطاق العالم بين الباحثين والمبتكرين ورواد الأعمال في أقل البلدان نموا وأقرانهم على صعيد العالم.

٣٣ - وأوصى الفريق بأن يبني برنامج إتاحة سُبل الوصول الرقمية من أجل نقل البحوث وتحويلها تآزرا وشراكات مع الآليات القائمة من قبيل شراكة ''بحوث من أجل الحياة''، وهي شراكة مبتكرة للقطاعين العام والخاص فيما بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والرابطة الدولية للناشرين العلميين والتقنيين والطبيين وشركة مايكروسوفت وأكثر من ١٦٠ ناشرا عالميا لمنشورات علمية وطبية وتقنية عبر الإنترنت، تتيح للبلدان النامية الوصول المجاني أو بتكلفة منخفضة إلى المضامين الأكاديمية والمهنية التي يستعرضها الأقران الموجودة على الإنترنت. وفي عام ٢٠٠١، تفاوضت منظمة الصحة العالمية على اتفاقات مع أكبر ستة ناشرين عالميين للمجلات الطبية على الإنترنت، وتشجع شركاء آخرين ودور نشر على الانضمام إلى تلك الشراكة.

٣٤ - وأوصى الفريق بأن يتبع برنامج إتاحة سُبل الوصول الرقمية من أجل نقل البحوث وتحويلها نهجا مرحليا، يبدأ بأوغندا وبنغلاديش وجمهورية تترانيا المتحدة والسنغال وموزامبيق ونيبال، وجميعها بلدان توجد فيها جهات نصيرة متحمسة بشدة لشراكة ''بحوث من أجل الحياة''. ومن الممكن أن تعمل مراكز التنسيق الأولية تلك كجهات توجيه كلما أُضيف المزيد من جهات التنسيق القطرية، بحيث تصبح في نهاية المطاف بمثابة مراكز إقليمية و/أو موضوعية/لغوية متخصصة لتقديم الدعم من بلدان الجنوب لأقل البلدان نموا الأخرى. وأوصى الفريق أيضا بوجود تركيز خاص على المناطق الناطقة باللغتين الفرنسية والبرتغالية، التي يوجد فيها الكثير من أقل البلدان نموا والتي تعترف شراكة ''بحوث من أجل الحياة'' بأنها كانت لا تحصل على خدمات كافية[٤].

٣٥ - وأوصى الفريق أيضا بأن تساعد مراكز التنسيق القطرية الباحثين في أقل البلدان نموا لتعلم كيفية استخدام مكتبات دور النشر من أجل جمع المعارف وكفالة أن تستشهد مؤلفاتهم البحثية(وفي نهاية المطاف تطبيقاتها المشمولة ببراءات الاختراع) ببحوث أخرى

(٤) الإنكليزية هي اللغة الشائعة في المجلات العلمية العالمية، ولكن شراكة ''بحوث من أجل الحياة'' تتيح الوصول إلى مجلات كثيرة بلغات أخرى.

استشهادا شاملا[٥]. ومن الممكن أن تقدم آلية الدعم أيضا إرشادات بشأن الكتابة لمجلات العلم والتكنولوجيا التي يستعرضها الأقران.

٣٦ - وشدد الفريق على أن العلماء في أقل البلدان نموا سيحتاجون، إذا كان المراد أن يشاركوا بنشاط في مصرف التكنولوجيا ويستفيدوا منه، إلى سُبل مقدور عليها للوصول إلى البنية التحتية للاتصالات المتعلقة بنقل البيانات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وحاليا، حيث الابتكار التكنولوجي على جميع مستويات المجتمع مدفوع بالوصول إلى الاتصالات المتعلقة بنقل البيانات، تخسر يوميا أقل البلدان نموا التي تقل لديها القدرة العامة على دخول الإنترنت عن ٥٠ في المائة من سكانها. وهذه البلدان هي ''البلدان المحرومة رقميا'' ومن اللازم أن تدرك الحكومات والمنظمات الدولية أن البنية التحتية للاتصالات المتعلقة بنقل البيانات لم تعد شيئا يكون امتلاكه مريحا فحسب بل هي ضرورة مطلقة لتنمية أي بلد.

٣٧ - وتبيّن نتائج دراسة الجدوى أن الباحثين يعتمدون على شبكات الاتصالات المكرسة لنقل البيانات لتوفير سرعة أكبر ونقل البيانات في الوقت المناسب، والوصول إلى مدى عالمي شامل، ومستوى مرتفع جدا من القدرة على الصمود، وذلك مع دفع الأوساط العلمية لتخوم المعرفة إلى مدى أبعد. وأوصى الفريق بأن يكون مصرف التكنولوجيا قادرا على تحقيق ربط مباشر بالاتصالات المتعلقة بنقل البيانات للعلماء المقصود أن تصل إليهم.

٣٨ - وأوصى الفريق بأن يقيم مصرف التكنولوجيا شراكات مع شبكات البحوث والتعليم الوطنية، بهدف تمديد نطاق هذه المرافق بحيث تشمل أقل البلدان نموا بطريقة تتسم بفعالية التكاليف وفي أقرب وقت ممكن. فهذه شبكات اتصالات عالية السرعة لنقل البيانات مستقلة عن الإنترنت التجارية ومكرسة لتلبية احتياجات الأوساط الأكاديمية والبحثية. وهذه الشبكات، التي أُقيمت في ١٠٠ بلد، من بينها ١٦ بلدا من أقل البلدان نموا، تتيح بنية تحتية مباشرة ومكرّسة للاتصالات المتعلقة بنقل البيانات على نطاق وطني، ولها روابط إقليمية وعالمية. والبنية التحتية لهذه الشبكات تتيح للباحثين والمعلمين والطلبة تبادل المعلومات إلكترونيا بطريقة يعوّل عليها وحسنة التوقيت وتتيح لهم التعاون بفعالية على نطاق العالم. وقد ذكر الفريق أن المصرف سيستطيع، بالاستناد إلى هذه البنية التحتية، أن يوفر للعلماء ربطا فوريا بالاتصالات المتعلقة بنقل البيانات.

---

(٥) نموذج مقالات المجلات العلمية التي يستعرضها الأقران هو أن تكون حافلة باستشهادات بالبحوث ذات الصلة، وهو شرط مسبق للادعاء بأن مساهماتها بالغة التأثير. والمؤلفون من أقل البلدان نموا لا يمكنهم، بدون هذه الاستشهادات، أن ينالوا مصداقية، مهما كانت رؤاهم المتعمقة أو اكتشافاتهم مبتكرة.

٣٩ - ويرى الفريق أن أساس برنامج السياسة وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار هو أن أقل البلدان نموا يوجد لديها كلها تقريبا علماء وتكنولوجيون على مستوى عالمي، ولكن عددهم يكون قليلا جدا مما يجعلهم غير قادرين على الالتفاف حول تخصص مشترك. والتحديات المعاصرة التي تواجهها أقل البلدان نموا، ومن بينها تغير المناخ والتحديات البيئية وانعدام الأمن الغذائي وشحة المياه وقضايا الصحة العامة والطاقة والاتصالات والنقل واللوجستيات، تكون عادة تحديات متعددة القطاعات وتستعصي على الحل من خلال مجال وحيد من مجالات المعرفة. ومن ثم، سيتمثل هدف أساسي للبرنامج في المساعدة على إقامة ما يسمى شبكات الابتكار التعاوني[٦] التي تمكّن العلماء والتكنولوجيين في أقل البلدان نموا من التواصل والتعاون مع أقرانهم على صعيد العالم.

٤٠ - وأوصى الفريق بأن يبدأ برنامج السياسة وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، في المرحلة الأولية، بالاستناد الخلاّق إلى المبادرات القائمة، لا سيما تلك التي تضطلع بها الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والكيانات غير الحكومية والتي لا تستهدف الربح.

٤١ - وأشار الفريق إلى أن برنامج السياسة وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار سيتطلب، من أجل وضع برنامج مناسب لتقديم المساعدة، إجراء استعراضات أساسية لكل بلد من أقل البلدان نموا. والإسراع بإعداد ورقات استراتيجية وطنية أو الاستناد إلى الورقات الموجودة ينبغي أن يكون أولوية فورية لآلية الدعم. وينبغي أن يبدأ ذلك الجهد بمجموعة من البلدان الرائدة، في شراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[٧]، استنادا إلى استعراضات سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار التي تجريها هاتان المنظمتان والتي تحظى بتقدير جيد. وسيتمثل جزء أساسي من عملية إعداد ورقات الاستراتيجية في تنظيم مؤتمرات للجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني بهدف تعظيم مشاركة ومساهمة الجهات الفاعلة المعنية، وتعظيم امتلاك البلد لزمام الأمور امتلاكا حقيقيا.

٤٢ - وقد أوصى الفريق بأن تكون أول مهمة لبرنامج السياسة وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار هي إقامة روابط تعاونية مع الجهات الفاعلة المؤسسية المختصة.

---

(٦) مصطلح ''شبكات الابتكار التعاوني'' صاغته المبادرة العالمية للمعرفة وذلك استنادا إلى بحوثها، التي موّلها البنك الدولي ومؤسسة روكفلر.

(٧) سيحتاج مصرف التكنولوجيا إلى جمع أموال لأن لا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لديهما تمويل كاف لتحمل العبء المالي الإضافي.

وتستلزم إقامة تلك الروابط تحديد المساعدة المتاحة، والكيفية التي حدد بها كل بلد من أقل البلدان نموا أولوياته في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وما هو أفضل سبيل لتيسير وجود الصلات اللازمة مع الشركاء المحتملين. وسيؤدي البرنامج، في ذلك الصدد، دورا اتصاليا شاملا ونشطا.

٤٣ - ورأى الفريق أنه بالنظر إلى وجود عدد لا بأس به من الأكاديميات العلمية حاليا في أقل البلدان نموا في أفريقيا من الممكن أن يساعد برنامج السياسة وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار على النهوض بقدرة تلك الأكاديميات على إسداء المشورة إلى الحكومات بشأن استراتيجيات التنمية. وأوصى الفريق، لتحقيق تلك الغاية، بأن يعمل مصرف التكنولوجيا مع كيانات من قبيل شراكة الأكاديميات، وهي اتحاد عالمي للأكاديميات العلمية يوجد مقره في الأكاديمية العالمية للعلوم، في تريبست، بإيطاليا.

٤٤ - واقترح الفريق أيضا أن ينخرط برنامج السياسة وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في تواصل مع شراكة الأكاديميات للوقوف على ما يمكن عمله لزيادة عدد وتأثير أكاديميات العلوم في أقل البلدان نموا الأخرى. وتفتقر كل من هايتي وأقل البلدان نموا في جنوب شرق آسيا إلى وجود أكاديمية لديها. وتمثل أقل البلدان نموا في منطقة المحيط الهادئ تحديا خاصا، ومن الممكن أن تقيم أكاديمية إقليمية، مثلما حدث في منطقة البحر الكاريبي. ومن الممكن إقامة تعاون بين البرنامج وشراكة الأكاديميات لتحقيق تلك الغاية. وسيكون من المفيد تشجيع الشبكات الإقليمية لأكاديميات العلوم وتعزيزها. ويتزايد عدد أكاديميات العلوم الفتية، وينبغي وجود صلات قوية بينها والأكاديميات العريقة. وإضافة إلى ذلك، من اللازم أن تؤدي أكاديميات العلوم في أقل البلدان نموا دورا في السياسات الإنمائية الوطنية.

٤٥ - وقد وضع الفريق توصيات بخصوص بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل مؤسسات التعليم العالي. واستفاد بالفعل عدد من المؤسسات في أقل البلدان نموا من المبادرة الإقليمية الأفريقية في مجال العلم والتعليم، الممولة من مؤسسة كارنيغي في نيويورك[٨]. وينبغي فحص آفاق الجهات المانحة فحصا حثيثا لضمان النظر في أمر المؤسسات المختصة في أقل البلدان نموا من أجل إدراجها في مبادرات من هذا القبيل، مما يساعد الجهات المانحة والمتلقين المحتملين على تحديد الصلات التآزرية.

(٨) من بين المستفيدين في أقل البلدان نموا جامعة إدوارد موندلاني (موزامبيق)؛ وجامعة ماركيريري (أوغندا)؛ وجامعة سوكوان للزراعة (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ ومؤسسة بحوث الشاي لوسط أفريقيا (ملاوي)؛ وجامعة دار السلام؛ وجامعة ملاوي؛ والمبادرة الإقليمية لمنطقة غرب المحيط الهندي (زنزبار، تترانيا).

٤٦ - ورأى الفريق أن معظم العلماء في أقل البلدان نموا يمكن أن يستفيدوا من تدريب بشأن كيفية إتقان عملية ملء طلبات الحصول على منح وتقديم الطلبات مماثل للتدريب الذي حصل عليه أقرانهم في البلدان المتقدمة النمو[٩]. ومن الممكن أن يصبح هذا التدريب بمرور الوقت خدمة قيّمة يمكن أن يقدمها برنامج السياسة وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ومن الممكن في المرحلة الأولية إعداد وحدة تدريب على الإنترنت وتوفيرها للباحثين في أقل البلدان نموا، وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات المعنية.

٤٧ - وأشار الفريق أيضا إلى أن برنامج السياسة وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار يمكنه، بالتنسيق مع عمليات بحث وثائق شراكة ''بحوث من أجل الحياة''، أن يساعد الباحثين في أقل البلدان نموا على العثور على متعاونين ذوي تفكير مماثل، وبالتالي، على مؤلفين مشاركين عندما يسعون إلى نشر النتائج التي توصلوا إليها في بحوثهم. ومن الممكن أيضا تدبير تقديم إرشادات بشأن الكتابة لمجلات العلم والهندسة التي يستعرضها الأقران وذلك من خلال البرنامج وفي شراكة مع منظمات من قبيل مبادرة ''AuthorAID''، التي أطلقت في عام ٢٠١٣ بوصفها مجموعة فرعية من الشبكة العالمية لتوافر المنشورات العلمية، وهي منظمة غير حكومية يوجد مقرها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لمساعدة العلماء في العالم النامي على نشر مقالات في مجلات العلم والتكنولوجيا[١٠].

٤٨ - وأوصى الفريق بأن يقوم برنامج السياسة وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، اقترانا مع مصرف الملكية الفكرية، بإسداء المشورة إلى المؤلفين في أقل البلدان نموا بشأن كيفية التقدم بطلب تسجيل براءة اختراع قبل الكشف علنا عن النتائج التي توصلوا إليها في بحوثهم. ومن شأن التدريب التقليدي في مجال الملكية الفكرية أن يشمل

(٩) تقدم معظم الجامعات البحثية الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية دورات دراسية في ملء طلبات الحصول على منح من أجل هيئات التدريس لديها. ومع ذلك سيظل الأكاديميون المثقلون بالأعباء في أقل البلدان نموا، حتى إذا تعلموا، يواجهون صعوبة في تدبير الوقت اللازم لملء طلبات الحصول على منح. ومن الممكن أن تساعدهم آلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار على تضييق عملية البحث عن مصادر تمويل مُغفلة، والترتيب لفحص طلباتهم قبل تقديمها.

(١٠) أنشأت الشبكة الدولية لتوافر المنشورات العلمية أيضا منظمة ''المجلات العلمية الأفريقية عبر الإنترنت''، التي يوجد مقرها في جنوب افريقيا، في عام ١٩٩٧ للتعريف ببحوث الأكاديميين الأفارقة. ورغم عدم اقتصارها على العلم أو الهندسة أو الطب فإن تلك التخصصات تهيمن على ميدان نشرها. وتمويل منظمة ''المجلات الأفريقية على الإنترنت'' يتأتى في المقام الأول من إدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، مع دعم إضافي من مؤسسة فورد ووزارة الخارجية الدانمركية. أما مبادرة ''AuthorAID'' فتمولها حاليا المملكة المتحدة والسويد.

تدريب المبتكرين الكاديميين بخصوص الأسباب التي تستوجب منهم التقدم بطلبات لحماية ابتكاراتهم وكيفية القيام بذلك. وتزخر أقل البلدان نموا بالمعارف التقليدية ومن الممكن أن تنعم بفوائد المؤشرات الجغرافية لمنتجات كثيرة. ومن الممكن أن يدعمها مصرف التكنولوجيا في جني فوائد تلك الموارد.

٤٩ - ورأى الفريق أن برنامج السياسة وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ينبغي أن يكون قادرا على إسداء المشورة، وتقديم الدعم عند الضرورة، في مجال التفاوض إلى المؤسسات المشاركة في أقل البلدان نموا، التي تفتقر عموما إلى موارد قانونية كافية، قبل انخراطها في إجراء بحوث تعاونية مع مؤسسات أخرى[١١]. وينبغي أن يقدم البرنامج تلك الخدمة من البداية، بالنظر إلى هدفه الأساسي المتمثل في إقامة شراكات إقليمية وعالمية يمكنها تقديم خدماتها عبر الإنترنت. وستتاح أيضا لبرنامج إتاحة سُبل الوصول الرقمية من أجل نقل البحوث وتحويلها وشراكة ''بحوث من أجل الحياة'' الفرصة للعمل مع الناشرين من أجل الوصول إلى مجموعاتهم المستفيضة من براءات الاختراع المنتهية والسارية، وطلبات تسجيل براءات الاختراع، وأدوات البحث المحمية ببراءات الاختراع، وتقديم التدريب للجهاز صاحبة المصلحة لتيسير نقل المعرفة بقوة أكبر.

٥٠ - وأوصى الفريق بأن ينبه برنامج السياسة وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار مَن سيصبحون مؤلفين بشأن الزيادة المؤسفة في مجلات العلم والتكنولوجيا الموجودة على الإنترنت وينشرها محتالون وتطلب مساهمات من باحثين غير متشككين فيها، لا سيما الباحثين في العالم النامي. ومن الواضح أن أي مجلة علمية مرتبطة بشراكة ''بحوث من أجل الحياة'' مشروعة، ولكن من الصعب معرفة جميع تلك المجلات، خاصة عندما يلزم الوصول إليها من خلال الموقع الشبكي لكل ناشر. وبإمكان مكتب المساعدة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار أن يكون جهة فرز للتحقق من مشروعية أي منشور، وذلك بعمله كمكتب جامع وكنقطة مرجعية لمراكز التنسيق القطرية.

٥١ - وأوصى الفريق، فيما يتعلق بالتواصل مع المغتربين، بأن يتمثل إجراء ذو أولوية في تحديد سُبل تسجيل المعلومات ذات الصلة[١٢]. وسيتعاون برنامج السياسة وبناء القدرات في

---

(١١) تشمل اتفاقات البحوث جميعها تقريبا في العالم المتقدم النمو مرفقا يتناول الملكية الفكرية ينظم الاستنتاجات الجديدة التي قد تنجم عن التعاون المتبادل. ولكن معظم الباحثين لا يحاولون فهم تعقُّد حقوق الملكية الفكرية ويعتمدون بدلا من ذلك على جامعاتهم أو الإدارات القانونية في مؤسساتهم لحماية حقوق الملكية الخاصة بهم.

(١٢) الجمعية الملكية، *Knowledge, Networks and Nations: Global Scientific Collaboration in the 21st Century*، الصفحة ١٠٧ (لندن، ٢٠١١).

مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار مع المؤسسات المعنية من أجل إنشاء قاعدة بيانات لمعلومات المغتربين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ستكون بمثابة الخطوة الأولية في إقامة شبكة للعلم والتكنولوجيا والابتكار لمغتربي أقل البلدان نموا.

٥٢ - وقد أظهرت الدراسة أن البلدان المتقدمة النمو وأقل البلدان نموا على حد سواء قد جاهدت خلال العقدين الماضيين، منذ قبول اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية باعتباره جزءا من النظام العالمي للملكية الفكرية، لكي تستخدم الإطار القائم لمادتيه ٦٦-٢ (البلدان الأعضاء الأقل نموا) و ٦٧ (التعاون التقني) بدون أن تحقق نجاحا يمكن إثباته. وسيسعى مصرف الملكية الفكرية إلى سد تلك الفجوة من خلال أنشطته الأولية وذلك لمساعدة أقل البلدان نموا على أن تساعد نفسها ذاتيا.

٥٣ - وأشار الفريق إلى أن الفجوة يمكن سدها من خلال الحل البنيوي البسيط المتمثل في تمكين مصرف الملكية الفكرية، بوصفه وسيطا متطورا، من تنمية القدرات في مجالات الاستيعاب والتكيف ورأس المال البشري ومن تشجيع تكوين نظم إيكولوجية ابتكارية ومالية، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار الأجنبي المباشر، والعلم والتكنولوجيا والابتكار. ويجب على واضعي السياسات أن يراعوا عددا من الاعتبارات، لدعم تلك الأهداف.

٥٤ - وأوصى الفريق بأن تكون الجهود الرامية إلى نقل التكنولوجيا مدعومة لا من الحكومات فحسب بل أيضا من المنظمات البحثية العامة، وفرادى الباحثين، والقطاع الخاص. فهؤلاء جميعهم مشاركون رئيسيون في النظام الإيكولوجي لنقل التكنولوجيا، ويجب مواءمة الأهداف المحيطة بنقل التكنولوجيا مع احتياجاتهم.

٥٥ - وأوصى الفريق أيضا، لتيسير الابتكار المحلي فضلا عن نقل التكنولوجيا، بتحديد حقوق الملكية الفكرية تحديدا واضحا وبعدم فرض عقبات لا داعي لها تقف في طريق الترخيص بتلك الحقوق. فوجود تأخيرات غير مناسبة أو مفرطة تنتج عن عملية ترخيص التكنولوجيا أو إتاحتها بسُبُل أخرى يمكن أن يعرقل الشراكات البحثية، وترتيبات الترخيص، والابتكار.

٥٦ - ورأى الفريق أن نقل التكنولوجيا يتخطى مجرد ترخيص التكنولوجيا: فهو عملية مستمرة تحسِّن ترابط نظام الابتكار. ومن ثم، ينبغي أن تيسر سياسة نقل التكنولوجيا سرعة

اعتماد القطاع الخاص للتكنولوجيات المنقولة من الخارج إلى أقل البلدان نموا، وكذلك تلك التي تستخدمها المنظمات البحثية والتعليمية العامة في تلك البلدان[١٣].

٥٧ - واقترح الفريق أن تتمثل مهمة فورية رئيسية لمصرف الملكية الفكرية في العمل بوصفه نقطة اتصال وحيدة تمثل مصالح أقل البلدان نموا، والمساعدة على التحفيز على وجود قاعدة تكنولوجيا سليمة وقادرة على البقاء.

٥٨ - وعرض الفريق المحاذير المتمثلة في أنه بالنظر إلى أن مصرف الملكية الفكرية من المتوقع أن ينمو بإطراد وأن قدرة أقل البلدان نموا من المتوقع أن تنمو وفقا لذلك، توجد بعض المسائل المعقدة التي لن تشملها المرحلة الأولية، من قبيل الانخراط في مجمعات لبراءات الاختراع، وبراءات الاختراع الأساسية لاستخدام المعايير، والترخيص العادل المعقول غير التمييزي.

٥٩ - وأوصى الفريق بأن يضع مصرف الملكية الفكرية، لذلك، استراتيجيات متكاملة ومتسقة مكيفة حسب الاحتياجات المحددة لكل مشارك في أقل البلدان نموا. وينبغي توجيه تلك الاستراتيجيات نحو إقامة قاعدة معارف وتكنولوجيا سليمة وقادرة على البقاء تمكِّن النصف على الأقل من أقل البلدان نموا البالغ مجموعها ٤٨ بلدا من الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠ بطريقة تراعي حقوق الملكية الفكرية القائمة وتندمج في النظام الإيكولوجي العالمي للملكية الفكرية.

٦٠ - وأوصى الفريق بأن يساعد مصرف الملكية الفكرية في تيسير إجراء تقييمات للتكنولوجيا على الصعيد الوطني باعتبار ذلك جزءا متميزا من استعراضات السياسة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ومن التحليلات الاقتصادية اللازمة التي تُعد في إطار آلية الدعم. وستشمل الإجراءات الرئيسية في المرحلة الأولية تقديم الدعم لأقل البلدان نموا من خلال الإجراءات التالية:

(أ) تحديد مجالات التركيز الأساسية، بما في ذلك تلك التي ذُكرت أثناء الاجتماع الأول للفريق، وهي: الصحة العامة (علوم الحياة)، والزراعة، والطاقة المستدامة (بما في ذلك الطاقة الشمسية والوقود الأحيائي)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

(١٣) الأنشطة الأخرى لمصرف التكنولوجيا - التي تشمل تعزيز الوصول إلى شراكة ''بحوث من أجل الحياة'' وتحسين الربط بالشبكات الوطنية للبحوث والتعليم، وتقديم دعم قوي للعلم والتكنولوجيا والابتكار - ينبغي أن تمكن العلماء والتكنولوجيين في أقل البلدان نموا من توليد ملكيتهم الفكرية الخاصة بهم بمرور الوقت.

وإعداد مقترحات محددة بشأن المساعدة. وكانت برامج المساعدة الإنمائية الرسمية تركز بالفعل على بعض تلك المجالات؛

(ب) تحديد البنى التحتية للبحث والتطوير العتيقة أو الضعيفة وإنهاؤها تدريجيا. وسيتطلب ذلك، على الاختلاف من مجالات النشاط الأخرى، وجود حوافز للقطاع الخاص. وسيوفر مصرف الملكية الفكرية منبرا تشتد الحاجة إليه للتنسيق مع البرامج القائمة لبناء القدرات من أجل تحسين سُبل وصول أقل البلدان نموا إلى تلك البرامج ومن أجل بدء برامج جديدة؛

(ج) التعاون مع أقل البلدان نموا والجهات القائمة التي تقدم الدعم في مجال بناء القدرات لكفالة توجيه معايير الاختيار لتحديد التكنولوجيات نحو تعظيم الفوائد غير المباشرة التي تتحقق لأقل البلدان نموا. وسيجري التفاوض طوعا على التكنولوجيات التي تحدد وستجري هيكلتها مع مراعاة تحقيق فوائد لأقل البلدان نموا وضرورة تحفيز الجهة الحائزة للملكية الفكرية على نقل التكنولوجيا التي تحدد.

٦١ - واقترح الفريق أن يقدم مصرف الملكية الفكرية أيضا، في المرحلة الأولية، الخبرة الفنية في مجال التفاعل مع البلدان المانحة والمنظمات الدولية للتعبير عن الاحتياجات ذات الأولوية لدى أقل البلدان نموا، وإعداد مقترحات، والتواصل مع الجهات التي تقدم الدعم ذي الصلة بالملكية الفكرية من خلال أربعة أنشطة رئيسية لمصرف الملكية الفكرية هي ما يلي:

(أ) دعم تحديد الاحتياجات ذات الأولوية لدى أقل البلدان نموا؛

(ب) تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا بعرض تلك الاحتياجات على مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية التابع لمنظمة التجارة العالمية؛

(ج) التنسيق مع العديد من الجهات القائمة المهتمة التي تقدم المساعدة في مجال التكنولوجيا المشمولة بالملكية الفكرية؛

(د) تحديد تلك الاحتياجات ذات الأولوية على أساس النتائج التي تسفر عنها الأنشطة الأولية الثلاثة المذكورة أعلاه؛

(هـ) مساعدة أقل البلدان نموا فيما يتعلق بما يتصل بهذا الموضوع من المهام المالية ومهام إدارة الأعمال اللازمة لإقامة المشاريع.

٦٢ - وأوصى الفريق بأن ينسق مصرف الملكية الفكرية أعماله تنسيقا وثيقا مع آلية الدعم وشراكة ”بحوث من أجل الحياة“ وذلك لمساعدة الباحثين والمبتكرين في الجامعات والهيئات

العامة ورواد الأعمال في مجال التكنولوجيا في القطاع الخاص في أقل البلدان نموا على الوصول إلى المعلومات عن التكنولوجيا وإلى المساعدة التقنية والمالية في استخدام هذه المعلومات. وينبغي لمصرف الملكية الفكرية القيام بما يلي:

(أ) توفير قيمة مضافة بمساعدة الجهات صاحبة المصلحة في أقل البلدان نموا على الوصول إلى المعلومات المجانية عن براءات الاختراع. وتنطوي تلك القدرة على إجراء بحوث، وعلى الترجمة، عند الضرورة؛

(ب) مساعدة أقل البلدان نموا على اكتشاف التكنولوجيا، وتحديد واستعراض المعلومات التقنية المتاحة، وتحديد مالكي براءات الاختراع، وكذلك، وهذا هو الأهم، الشركات التي توجد لديها حلول تقنية متاحة تجاريا؛

(ج) إقامة روابط مع منظمات الملكية الفكرية الموجودة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لتعزيز الاتصالات مع أقل البلدان نموا وتقديم الخدمات إليها في المرحلة الأولية؛

(د) العمل كقناة للعلاقات مع الشبكات القائمة بحيث يتسنى أن يفضي بدء أعمال البحث والتطوير إلى اختراعات وإقامة شركات جديدة. ومن بين الشركاء الآخرين المحتملين مراكز تعجيل الأعمال، والمراكز الحاضنة للأعمال، ومجمعات التكنولوجيا، ومؤسسات البحوث المتخصصة وغيرها من مراكز المعرفة والامتياز، والبرامج ذات الصلة للمؤسسات المانحة الرئيسية من قبيل مؤسسة بيل وميليندا غيتس؛

(هـ) استخدام المنابر القائمة لتبادل المعارف من أجل الاستخدام الأولي بما يشمل، مثلا، آلية تيسير التكنولوجيا التي أنشأها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

(و) استخدام آليات التشارك القائمة، لا سيما البوابات الموجودة على الإنترنت التي تتيح الوصول إلى موارد الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(ز) التنسيق مع أنشطة آلية الدعم لتقديم تثقيف وتدريب لأصحاب المصلحة في الحكومات وقطاعات الأعمال والجامعات وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن مختلف أشكال الملكية الفكرية وأساسيات نقل التكنولوجيا.

٦٣ - وأوصى الفريق أيضا بأن يعمل مصرف الملكية الفكرية، في المرحلة الأولية، كآلية تنسيق لتبادل المعلومات وتنمية وتنسيق التعاون التقني والمالي بين أقل البلدان نموا والجهات التي تقدم المساعدة في بناء القدرات في مجال الملكية الفكرية بالسُبُل التالية:

(أ) إسداء المشورة التقنية بشأن رفع مستوى القوانين القائمة وصياغة قوانين جديدة، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، وتحسين التنفيذ والإنفاذ؛

(ب) دعم تحديث إدارة الملكية الفكرية من حيث البحث الرقمي وفحص الملكية والنشر عنها وتسجيلها؛

(ج) تحسين البنية التحتية المؤسسية والنهج اللولبي الثلاثي الذي يشمل الحكومة والجامعات والصناعة وتحسين الدعم المجتمعي العام المقدم لدور العلم والتكنولوجيا والابتكار وللملكية الفكرية بوصفهما أداتين للنمو الاقتصادي.

٦٤ - ورأى الفريق أن توسيع نطاق أنشطة مصرف الملكية الفكرية فيما يتجاوز تقديم الدعم الأساسي لنقل التكنولوجيا قد يثبت أنه معقد وشاق للغاية. ولكن لا يعني ذلك أن أقل البلدان نموا ستنتظر إلى أجل غير مسمى ريثما ينمي المصرف قدرته هو على المشاركة في أنشطة أعقد. وينبغي للمصرف، واضعاً هذا في الاعتبار، أن يضطلع في المرحلة الأولية بالأنشطة التالية:

(أ) وضع برنامج يقدم من خلاله المحامون دعما مجانيا لأقل البلدان نموا فيما يتعلق بمفاوضات العقود المعقّدة الرامية إلى الحصول على براءات اختراع وتراخيص. ومن الممكن أن يوضع البرنامج على غرار برنامج مساعدة المخترعين التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنتدى الاقتصادي العالمي. وينبغي أن يضع المصرف أيضا اتفاقات نموذجية لنقل التكنولوجيا وأن يستند إلى النموذج المشترك بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنتدى الاقتصادي العالمي لقيام محامين بتوفير تراخيص مجانا لأقل البلدان نموا؛

(ب) تنمية الخبرة الفنية في مجال إسداء المشورة وتقديم الإرشادات لكل من مُلاّك التكنولوجيا وأقل البلدان نموا. وبمرور الوقت سيكون ارتفاع مستويات التطور أمرا له ما يسوغه، وينبغي أن يضع المصرف استراتيجيات ويعد أنشطة بإذن من آلية إدارته.

٦٥ - وحاجج الفريق، على النحو الذي ورد تشديد عليه أعلاه، بأن المشاركة الفعالة من جانب القطاع الخاص ستكون حيوية لنجاح مصرف الملكية الفكرية بوجه خاص، ومصرف التكنولوجيا بوجه عام. وينبغي، لتحقيق تلك الغاية، النظر في إنشاء برنامج لتركيز مشاركة القطاع الخاص في أقل البلدان نموا.

٦٦ - واقترح الفريق أيضا أن يجري مصرف الملكية الفكرية حوارا مع البلدان التي توجد لديها إمكانية نمو كبيرة ليشير فيه إلى الفرص التي تمثلها أقل البلدان نموا كأسواق جديدة للاستثمار والتعاون والابتكار. وسيمثل العلم والتكنولوجيا والابتكار وفرص إقامة مشاريع

مفيدة للطرفين محور عملية التحاور. ويتزايد الإقرار بأن أقل البلدان نموا تمثل الحدود الأخيرة للنمو غير المستغل على كوكب الأرض (بدءا من الأسواق الحدية إلى الأسواق الصاعدة) وأن هذا النوع من النشاط سيساعد أقل البلدان نموا على تحقيق إمكاناتها، وهو أمر سيعود بالفائدة لا عليها فحسب بل أيضا على بقية العالم.

٦٧ - ونظر الفريق في ترتيبات حوكمة كيانات الأمم المتحدة التالية التي توجد لديها ترتيبات حوكمة تعددية: جامعة الأمم المتحدة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع.

٦٨ - وأوصى الفريق، على أساس ترتيبات الحوكمة في تلك الكيانات الثلاثة، بأن تكون جوانب مصرف التكنولوجيا المتعلقة بالحوكمة والإبلاغ على غرار تلك الخاصة بجامعة الأمم المتحدة. ويلاحظ أنه سيلزم وضع الصيغة النهائية للترتيبات المفصلة أثناء مرحلة تشغيل المصرف، بالتشاور مع إدارات الأمم المتحدة المعنية.

٦٩ - وأوصى الفريق، في حالة جعل ترتيبات حوكمة مصرف التكنولوجيا على غرار ترتيبات حوكمة جامعة الأمم المتحدة، بأن يكون مقر المصرف في تركيا، وأن يتألف من مجلس إدارة يضم ١٢ عضوا، من بينهم ممثل للبلد المضيف، فضلا عن ممثل للأمين العام بوصفه عضوا بحكم منصبه. وسيؤدي مجلس الإدارة المهام التالية:

(أ) وضع مبادئ وسياسات تحكم أنشطة مصرف التكنولوجيا وعملياته؛

(ب) اعتماد ما هو ضروري من نظم أساسية وتوصيات لأداء المصرف لعمله بسلاسة وفعالية؛

(ج) النظر في برنامج عمل المصرف وإقراره واعتماد ميزانية المصرف على أساس المقترحات التي يقدمها المدير الإداري إليه؛

(د) النظر في تقارير المدير الإداري عن أنشطة المصرف وتنفيذ خطة عمله؛

(هـ) تقديم تقارير بانتظام إلى الجمعية العامة، من خلال الأمين العام، عن أعمال المصرف؛

(و) إنشاء ما يراه ضروريا من هيئات فرعية.

٧٠ - وأوصى الفريق أيضا بأن يتألف موظفو المصرف من المدير الإداري، وموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة، وموظفين يعملون بعقود قصيرة المدة، واستشاريين، ومتدربين. وستسري على المدير الإداري والموظفين المعينين دوليا أحكام النظامين الأساسي

والإداري لموظفي الأمم المتحدة، على غرار الترتيبات المعمول بها في جامعة الأمم المتحدة. وسيكون المدير الإداري، الذي يعينه الأمين العام، مسؤولا أمام مجلس الإدارة عن توجيه المصرف وإدارته ووضع برامجه وتنسيق أعماله.

٧١ - وأوصى الفريق أيضا بإنشاء مركزين إقليميين للمصرف، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٨، بموافقة مجلس الإدارة.

٧٢ - ولاحظ الفريق أن الاعتبارات الرئيسية فيما يتعلق بترتيبات التوظيف وتقديرات التكاليف لأول فترة سنتين (٢٠١٦-٢٠١٧) هي تعظيم كفاءة إنجاز البرامج وإقامة أساس جيد للمستقبل على أساس التقييم المتواصل لأعمال المصرف. وينبغي تحقيق توازن حصيف بين الموظفين الأساسيين والأفراد الذين يعملون بعقود قصيرة المدة ممن تتوافر لديهم معرفة وخبرة محددتان، بالنظر إلى الطابع الدينامي للتكنولوجيا والاحتياجات المتنوعة لأقل البلدان نموا. وينبغي أن يركز الموظفون الأساسيون على تنفيذ البرامج لا على النفقات العامة الإدارية. وينبغي أن يستخدم المصرف أيضا أفضل التكنولوجيات المتاحة في وضع برامجه وتنفيذها.

٧٣ - وقد أوصى الفريق، فيما يتعلق بالمرحلة الأولية، بتوظيف ٢٧ موظفا من الفئة الفنية و ٩ موظفين من فئة الخدمات العامة، ستبلغ تكاليفهم ٥٣٠ ٥٦٦ ١٨ دولاراً لفترة السنتين الأولى (٢٠١٦-٢٠١٧). وأوصى الفريق أيضا بتخصيص مبلغ قدره ٠٠٠ ٠٩٠ ٧ دولار للتكاليف غير المتعلقة بالموظفين لنفس الفترة. وسيبلغ مجموع التكاليف المقدرة المتعلقة بالموظفين وغير المتعلقة بالموظفين إلى جانب تكاليف الدعم البرنامجي، بمعدل قدره ١٣ في المائة من مجموع التكاليف، ٨٧٩ ٦٩١ ١٧ دولاراً لفترة السنتين الأولى.

٧٤ - وقدم الفريق تقديرات لتكاليف الموظفين وللتكاليف غير المتعلقة بالموظفين، مع استثناء الاعتماد الخاص بالهياكل الأساسية المادية وخدمتها، التي من المتوقع تناولها في سياق الاتفاق مع البلد المضيف. وقد قُدمت تلك التقديرات لإعطاء فكرة لأعضاء الفريق عن مدى حجم الموارد المالية الضرورية لتنفيذ الأنشطة المعروضة في دراسة الجدوى أثناء فترة السنتين الأولية. وسيلزم إجراء عملية وضع الميزانية الفعلية في سياق تشغيل مصرف التكنولوجيا، بالتشاور مع الإدارات المعنية في الأمم المتحدة.

٧٥ - واقترح الفريق تغطية التكاليف الرأسمالية والتكاليف المتكررة لمصرف التكنولوجيا من خلال تبرعات تقدمها الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ومن المصادر غير الحكومية، ومن بينها المؤسسات، والقطاع الخاص، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية، ورأس المال الاستثماري، والأفراد، ومن خلال

الإيرادات التي تتأتى من تلك التبرعات. وإضافة إلى ذلك، ستلتمس تبرعات عينية وشراكات لتكملة الموارد المالية.

٧٦ - وأوصى الفريق بأن تكون الترتيبات المالية متماشية مع الترتيبات المالية لجامعة الأمم المتحدة على النحو التالي:

(أ) يُحتفظ بأموال مصرف التكنولوجيا في حساب خاص يُنشئه الأمين العام وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ويؤدي الأمين العام جميع المهام المالية والمحاسبية اللازمة للمصرف، بما في ذلك الاحتفاظ بأمواله في عهدته، ويعد الحسابات السنوية التي تبين مركز الحساب الخاص للمصرف ويصدق عليها؛

(ب) ينطبق النظام المالي والقواعد المالية على عمليات المصرف المالية. وتخضع الصناديق التي يديرها المصرف وتلك التي تخصص له للمراجعة من مجلس مراجعي الحسابات، على النحو المنصوص عليه في النظام المالي؛

(ج) يعد المدير الإداري تقديرات ميزانية المصرف على نحو يتسق مع أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها وإجراءاتها. وتقدم التقديرات، مشفوعة بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عليها وبتوصياتها بشأنها، إلى المجلس ليوافق عليها؛

(د) يستعمل المصرف الخدمات الإدارية العامة للأمم المتحدة وموظفيها وخدماتها المالية بالشروط التي تحدد بالتشاور بين الأمين العام والمدير الإداري، على أساس أن يكون مفهوما أن الميزانية العادية للأمم المتحدة لن تتكبد أي تكلفة إضافية.

٧٧ - وقد أوصى الفريق بتحديد الصيغة النهائية للمركز القانوني لمصرف التكنولوجيا وسلطته بالتشاور مع الأجزاء ذات الصلة من الأمانة العامة. وأوصى الفريق أيضا بأن يُعتبر المصرف، أسوة بجامعة الأمم المتحدة، هيئة مستقلة ذاتيا من هيئات الجمعية العامة وأن يتمتع بالمركز والامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المادتين ١٠٤ و ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة وفي الاتفاقات والقرارات الدولية الأخرى المتعلقة بمركز المنظمة وامتيازاتها وحصاناتها. ومن الممكن أن يقتني المصرف أملاكا عقارية وشخصية ويتصرف فيها، وأن يتخذ ما يلزم من إجراءات قانونية لأداء مهامه والدخول في اتفاقات أو إبرام عقود أو عقد ترتيبات مع الحكومات أو المنظمات أو المؤسسات أو الشركات أو الأفراد من أجل القيام بأنشطته. ومن الممكن تزويد الأشخاص الذين يسافرون في مهمة رسمية للمصرف بوثائق سفر مناسبة من الأمم المتحدة، بناء على الطلب.

رابعا - توصيات الفريق

٧٨ - حاجج الفريق، في الدراسة التي أعدها، بجدوى إنشاء مصرف التكنولوجيا. فقد تبين له أن فكرة إنشاء المصرف سليمة ويبدو، من أساس تحليل للدراسة، أن من الممكن تدشينه على أساس متين. ومع عرض حكومة تركيا استضافة المصرف، بدأت المبادرة بداية تبشر بالخير إلى حد كبير.

٧٩ - ورأى الفريق أن مصرف التكنولوجيا يمكنه، بوصفه مرفقا مكرسا ومنسقا ومترابطا، أن يحقق مكاسب سريعة أثناء مرحلة تشغيله الأولية. كذلك يبشر تحسُّن آفاق حدوث زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، الذي انعكس في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والمقرون بالفرصة التي يتيحها إنشاء مصرف التكنولوجيا لتوجيه مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بالخير فيما يتعلق بآفاق تمويل المصرف. وكما هو مذكور أعلاه، سيستند المصرف إلى موارد طوعية وسيستخدم الدعم العيني والمالي على حد سواء الذي تقدمه الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

٨٠ - وقد رأى الفريق أن يستفيد مصرف التكنولوجيا من المبادرات القائمة وأن ينمو بإطراد، وأن يستند إلى الخبرة والدروس المكتسبة من أعماله. وسيعطي المصرف، في تصميم برامجه وتنفيذها، الأهمية الأساسية لامتلاك البلدان زمام الأمور. ولذا، سيكون الدعم المقدم إلى كل بلد من أقل البلدان نموا موجها قطريا في المقام الأول، بحيث يعكس أولويات كل بلد وتطلعاته.

٨١ - وأوصى الفريق بأن يسعى المصرف، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي، إلى كفالة التنسيق الكامل مع منظومة الأمم المتحدة باستخدام آليات التنسيق القائمة على مستويات مختلفة. وهذا النهج سيتولد عنه تآزر، ويؤدي إلى تجنب الازدواجية في العمل، ويعزز أثر المصرف، وييسر استغلال المبادرات الجارية والمخططة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المجالات ذات الصلة بأعمال المصرف. وسيتشارك المصرف أيضا مع الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني في تنفيذ أنشطته.

٨٢ - ويرى الفريق، في ضوء التحليل الوارد أعلاه، جدوى إنشاء مصرف التكنولوجيا ويوصي بتشغيله أثناء الدورة السبعين للجمعية العامة. وبالنظر إلى أن استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج عمل اسطنبول سيجري في أنطاليا، تركيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، سيكون من المستحسن تشغيل المصرف رسميا أثناء تلك المناسبة الهامة، مما يشير إلى تحقيق

مبادرة رئيسية انبثقت من المؤتمر. وطلب الفريق، لتحقيق تلك الغاية، أن يضطلع الأمين العام بما يلي:

(أ) اتخاذ الخطوات اللازمة لتدشين وتشغيل مصرف التكنولوجيا، بما يشمل إعداد الاتفاق مع البلد المضيف، وإبلاغ الجمعية العامة بذلك؛

(ب) إنشاء صندوق استئماني يتسم بما يلزم من مرونة لاجتذاب تمويل طوعي من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، بما يشمل القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة؛

(ج) حشد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية؛

(د) تشجيع الجهات الأساسية صاحبة المصلحة على تقديم دعم سخي للمصرف في مرحلته الأولية وبعدها.

خامسا - خاتمة

٨٣ - يرى الأمين العام، تماشيا مع توصيات الفريق، أن إنشاء مصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نموا بوصفه أداة بالغة الأهمية لإقامة قاعدة للعلم والتكنولوجيا والابتكار قوية وقادرة على البقاء في تلك البلدان ولإدماج العلم والتكنولوجيا في جميع مجالات أنشطتها يمكن أن يساعد في القضاء على الفقر الواسع الانتشار، وإزالة المعوقات الهيكلية الهائلة، وإطلاق العنان للتحول الهيكلي، والنمو المطرد، والتنمية المستدامة، مع حماية كوكب الأرض.

٨٤ - ويتضمن كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية إقرارا بأهمية وضرورة مصرف التنمية. وتحدد خطة عام ٢٠٣٠ هدفا يتمثل في تشغيل مصرف التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار المخصصين لأقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٧. ويوفر ذلك الموعد النهائي حافزا قويا لاختتام العمل المتعلق بإنشاء المصرف في الوقت المناسب.

٨٥ - ويرحب الأمين العام بعرض حكومة تركيا استضافة مصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نموا.

٨٦ - وسيواصل مكتب الممثل الخاص تقديم الدعم الموضوعي والمساعدة في تنسيق أعمال كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل تشغيل مصرف التكنولوجيا.